اقتصاد

خطة مغربية لإنعاش السياحة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يراهن المغرب عبر تدابير اتفق عليها بين الحكومة والمستثمرين، على إنعاش قطاع السياحة، بما يساهم في الحفاظ على 80 في المائة من فرص العمل في الأعوام الثلاثة المقبلة، بعدما عانت الشركات من تداعيات فيروس كورونا الذي أوقف نشاطها.

وتلتزم الحكومة بدعم الشركات السياحية من أجل تجاوز تداعيات الأزمة، ويفترض أن يعود النشاط في أفق 2022 للمستوى الذي كان عليه في العام الماضي، حيث يرتقب أن تستغرق فترة التعافي الكامل ثلاثة أعوام، حسب تفاصيل اتفاق بين الحكومة والمستثمرين اطلعت عليها «العربي الجديد». غير أن الشركات السياحية تعد مقابل الدعم الحكومي بالحفاظ على 80 في المائة من فرص العمل، ودعم الكفاءات وتمتيع العمال بالتغطية الاجتماعية عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والسعي لإدماج القطاع غير الرسمي، والوفاء بالالتزامات تجاه العمال والموردين.

ويؤكد مدير نزل بجنوب المملكة، محمد أيت رشيد، لـ«العربي الجديد» أن الفيروس ألحق ضررا كبيرا بالشركات والعاملين بها، معتبرا أن الخسائر المرصودة لا تشمل من يعملون في القطاع غير الرسمي.

وأكد أن الفاعلين يحاولون محاصرة الخسائر، خاصة في ظل عدم توضيح الرؤية حول فتح الحدود.

وتشير دراسة للمندوبية السامية للتخطيط، إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم، كان من أكثر القطاعات تأثرا بالأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، حيث شهد توقف 99 في المائة من الشركات، ملاحظة في الوقت نفسه أن 28,7 في المائة من الشركات في قطاع الإيواء والمطاعم مازالت لم تستأنف نشاطها بعد رفع الحجر الصحي. وتفيد آخر بيانات أصدرها مكتب الصرف، أن إيرادات السفر بالنقد الأجنبي، بلغت 2,25 مليار دولار في الستة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل 3,4 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض بنسبة 33,2 في المائة.

وبلغت إيرادات السياحة في العام الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف، 8 مليارات دولار، بعد جذب 13 مليون سائح، ما دفع المهنيين إلى المراهنة على استقطاب 14 مليون سائح في العام الحالي، غير أن فيروس كورونا كان له رأي آخر.

وأشارت توقعات الكونفدرالية الوطنية للسياحة، إلى تراجع إيرادات السياحة بـ 5,8 مليارات دولار في العام الحالي، على أن تنخفض بـ5,2 مليارات دولار في العام المقبل و 3 مليارات دولار في 2022، ما يفضي إلى خسارة 14 مليار دولار على مدى ثلاثة أعوام. وفرض هذا الوضع بلورة عقد برنامج سيمتد على مدى ثلاثة أعوام أبرم بين الحكومة والمستثمرين، حيث يراد من ورائه الحفاظ على النسيج الاقتصادي وفرص العمل، وتسريع مرحلة الإقلاع، ووضع أسس تحويل مستدام للقطاع.

ويركز العقد على الحفاظ على فرص العمل، إذ سيتم تمديد الاستفادة من الدعم المتاحة للعاملين عبر صندوق مكافحة الجائحة. ويتضمن العقد تأجيل أداء مساهمة الشركات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غير أنه يؤكد على بذل جهود من أجل إدماج جميع فئات المهن في نظام التغطية الاجتماعية.

ويقضي العقد بوقف مؤقت لسداد القروض المصرفية ومستحقات الإيجار الشرائي حتى نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل، حيث ستتمتع بهذا التدبير الشركات السياحية والعاملون لديه.

(Getty)

مليار يورو خسائر الشركات الجزائرية

مُنيت الشركات المملوكة للدولة الجزائرية بخسائر تبلغ نحو مليار يورو، جراء أزمة كورونا الصحية وتطبيق إجراءات الحظر، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن. ولم تُقيَّم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة، بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات السفر، تواجه خطر الإفلاس. واعترف رئيس الوزراء عبد العزيز جراد بأن «الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً غير مسبوق ناتج من أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة فيروس كورونا». ويواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فيروس كورونا الجديد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط. وحذّر خبراء من أنه إذا لم يُتَّخَذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح أمراً لا مفر منه.

السودان يفتح معبرَي أرقين وأشكيت مع مصر

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

استأنفت الحكومة السودانية أمس الأحد، فتح معبري أرقين وأشكيت البريين مع مصر بعد إغلاق دام منذ مارس/آذار الماضي شمل كافة المعابر البرية والجوية والبحرية في السودان احترازاً لمنع تفشي فيروس كورونا. وقال مدير معبر أرقين فائز ميرغني لـ«العربي الجديد»، إن المعبر مفتوح لنقل الركاب والبضائع من السودان وإليه، غير أن وحدتي النقل البري بكل من السودان ومصر وجهتا بتخصيص اليوم الأول لافتتاح المعبر لإكمال الاشتراطات الصحية وفحص الـ(بي . سي . آر) ومدتها 72 ساعة للعابرين تحسباً لمنع تفشي جائحة كورونا. وأشار ميرغني إلى جاهزية المعبر للعبور متى ما اكتملت الإجراءات المطلوبة. وأكدت السلطات السودانية مؤخراً أن إعادة فتح المعابر جاءت بعد اكتمال الجوانب المتعلقة بالاشتراطات الصحية لمقابلة الواردات من البضائع والسلع المصرية. من جانبه، توقع مدير معبر أشكيت العقيد أسامة جمبلان لـ«العربي الجديد»، انتعاش حركة الركاب بعد اكتمال الاشتراطات الصحية لوباء كورونا وسط المسافرين من السودان لمصر وبالعكس والتي ستستغرق ثلاثة أيام. وأعلن جمبلان استقبال الباصات السفرية للركاب اعتبارًا من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً تزامناً مع توقيت عمل العبارة المصرية بأبوسمبل والتي يتوقف دوامها في الخامسة مساء. وقال جمبلان إن المعبر جاهز بانتظار استقبال الركاب والبضائع، مبيناً أن الحركة التجارية منسابة في المنطقة المحايدة بين المعبرين السوداني والمصري منذ 21 يوليو/تموز الماضي، مشيراً إلى أن السودان يستقبل يومياً 20 جراراً من البضائع المصرية والتي تفرغ شحناتها لتعاود شحن الصادر السوداني لمصر من السمسم وحب البطيخ وغيرها. وينهي فتح المعابر بين السودان ومصر أزمة مئات العالقين السودانيين بمصر بسبب الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي وباء كورونا. وقال مدير مكتب التخليص الجمركي بوحدة أشكيت بوادي حلفا صلاح أبو الوفاء لـ(العربي الجديد)، إن العمل في المعبر لم يبدأ بعد، بشكل فعلي، متوقعاً انتعاش الحركة التجارية مع مصر بعد مباشرة الحركة، مما يسهم في توفير السلع الغذائية والمواد الخام، لافتا للآثار السلبية التي خلفها إغلاق المعبر في تراجع الإيرادات الجمركية لأقل من 50%.

أخبار

أعلى إنتاج يومي لأرامكو السعودية

أعلنت شركة أرامكو السعودية عن تحقيقها أعلى إنتاجٍ تاريخي من النفط الخام في يومٍ واحد بنحو 12,1 مليون برميل، وذلك يوم 2 إبريل/نيسان 2020. وذكرت أرامكو في بيان لها الأحد، أنها استمرت في توسيع أعمالها في

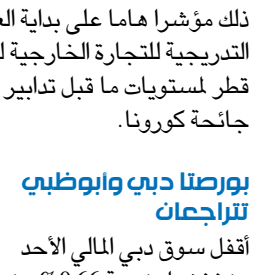

مجال الغاز لتلبية الطلب العالمي والمحلي على الطاقة في المستقبل. وأشارت إلى أن معمل الغاز في الفاضلي بلغ كامل طاقته الإنتاجية وقدرها 2,5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم خلال الربع الثاني بعد نجاح المعمل في استكمال أعمال بدء التشغيل. وخلال مارس/ آذار 2020، وعقب فشل اتفاق «أوبك+» قبل إقراره لاحقاً، تلقت أرامكو توجيهات من وزارة الطاقة برفع مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة من 12 إلى 13 مليون برميل يومياً. وأعلنت الشركة، حينئذ، بأنها ستقوم بتزويد عملائها بـ 12,3 مليون برميل يومياً، بزيادة 300 ألف برميل يومياً عن الطاقة القصوى البالغة 12 مليون برميل يومياً.

قطر: تحسّن حجم التجارة الخارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية لدولة قطر لشهر مايو/ أيار الماضي، 21,2 مليار ريال (5,8 مليارات دولار)، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 9,8 في المائة مقارنة بحجم التجارة الخارجية لشهر إبريل/ نيسان، واعتبرت غرفة تجارة وصناعة قطر أمس ذلك مؤشرا هاما على بداية العودة التدريجية للتجارة الخارجية لدولة قطر لمستويات ما قبل تدابير جائحة كورونا.

بورصتا دبي وأبوظبي تتراجعان

أقفل سوق دبي المالي الأحد منخفضا بنسبة 0,66% عند مستوى 2094 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية 231 مليون درهم. وارتفعت أسهم 10 شركات من أصل 32 شركة تم تداولها، بينما انخفضت أسهم 20 شركة، وبقيت شركتان على ثبات. وأقفل سوق أبوظبي للأوراق المالية الأحد، منخفضا بنسبة 0,64% عند مستوى 4331 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها 69 مليون درهم.

22,19 مليون دينار خسائر أسواق المال الكويتية

أصدرت هيئة أسواق المال في أواخر شهر يوليو/تموز الماضي تقريرها السنوي التاسع، عن السنة المالية 2019/ 2020. ولفت التقرير إلى تسجيل هيئة الأسواق صافي خسارة في 2019/ 2020 بلغ 22,19 مليون دينار، مقارنة بـ23,86 مليوناً في 2019/2018، وبلغت الإيرادات 6,87 ملايين مقارنة بـ4,78 ملايين في السنة المالية السابقة، فيما وصلت المصاريف إلى 29,06 مليوناً مقارنة بـ28,65 مليوناً في 2018/ 2019.

مال وناس

تعهدات متواضعة بدعم لبنان: قطر وفرنسا تتصدران

عُقد، أمس، مؤتمر مانحي لبنان، وسط تعهّدات ضعيفة رغم خسائر كارثة انفجار مرفأ بيروت الضخمة والتي قد تصل إلى 16 مليار دولار

بيروت ـ **العربي الجديد**

على وقع تدحرج تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت التي تكبر يوماً بعد يوم، عُقد مؤتمر مانحي لبنان، أمس، وسط مساعٍ حكومية إلى الحصول على مساعدة عاجلة تنقذ البلاد من تداعيات الكارثة. ولكن في المقابل ورغم الحشد الدولي في المؤتمر بدأ أمس مزاد التعهدات بشكل أقل من المتوقع، إذ أعلنت الدول المشاركة (حوالي 15 دولة) عن تقديم عشرات الملايين، في وقت تؤكد فيه بعض التقديرات خسائر الانفجار بنحو 16 مليار دولار. وأعرب مراقبون عن صعوبة ضخ قروض أو مساعدات مالية كبيرة مباشرة إلى لبنان، وسط الاضطرابات السياسية والاحتجاجات الشعبية على تفاقم الفساد، وأكدوا أن المانحين لديهم شروط صعبة قد تعرقل الدعم المالي بشكل عاجل وسريع. ويأتي مؤتمر المانحين كأول خطوة جماعية في اتجاه تقديم دعم لبيروت بعد الانفجار. وبحسب المراقبين، فإن الأهم من مزاد تعهدات المساعدات الذي بدأ أمس، هو أن يكون الدعم كافياً، مع سرعة التنفيذ لإنقاذ لبنان المكروب. وعقد مؤتمر عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، تنظمه فرنسا والولايات المتحدة لدعم لبنان، في أعقاب الانفجار الكبير الذي وقع في مرفأ بيروت.

مساعدات عاجلة

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال افتتاح مؤتمر المانحين، أمس، إن «مساعدات بلاده أو أية مساعدات إغاثية من الدول المانحة للبنان، سيتم نقلها سريعاً بالتنسيق مع الأمم المتحدة»، لتدارك الأوضاع الإنسانية التي تشهدها العاصمة بيروت. وذكر ماكرون أن المشاركين في المؤتمر «سيواجهون تداعيات كارثة مرفأ بيروت مع اللبنانيين، لا بدّ من بناء استجابة دولية تحت تنسيق الأمم المتحدة»، لافتاً إلى ضرورة العمل سريعاً. وفي لغة تؤكد أن المانحين يريدون فرض شروطهم في مقابل منح مساعدات، قال ماكرون: «المساعدات يجب أن تذهب مباشرة إلى حيث يحتاجها الناس على الأرض، انفجار مرفأ بيروت فاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تسود لبنان». وطالب السلطات اللبنانية بالاستجابة لمطالب الشعب، «الذي يعبّر عن مطالبه بطريقة مشروعة في الشوارع»، محذراً من أن «العنف والفوضى لا ينبغي أن يسودا». وأوضح أن عرض المساعدة تضمن دعم انفجار مرفأ بيروت الذي أسفر عن مقتل 158 شخصاً على الأقل.

ويأتي ذلك وسط احتجاجات شعبية ساخطة أعقبت الانفجار، ودعا لبنانيون أمس إلى انتفاضة لا تتوقف لإطاحة زعمائهم السياسيين وسط غضب عام جراء الانفجار المدمر الذي وقع الأسبوع الماضي في بيروت.

مساعدات هزيلة

وبدا أمس مزاد التعهدات ولكن بشكل أقل من المتوقع، إذ أعلنت العديد من الدول عن تقديم مساعدات بعشرات الملايين من الدولارات ومعظمها مساعدات عينية، في وقت تؤكد فيه بعض التقديرات أن خسائر الانفجار بلغت نحو 16 مليار دولار.

وتعهدت بريطانيا خلال المؤتمر بتقديم 20 مليون جنيه إسترليني (26 مليون دولار) للمساعدة في تقديم مساعدات غذائية لمواطني لبنان. وأشارت إلى أن الأموال ستخصص لبرنامج الغذاء العالمي لتوفير الغذاء والدواء للفئات الأكثر تضرراً.

كما أعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس عزم بلاده تقديم 10 ملايين يورو إضافية كمساعدات طارئة للبنان. وقال ماس في بيانه أمس إنه «حتى بعد إزالة آسوأ الأنقاض، سيبقى هناك الكثير للقيام به»، لأنه حتى قبل الكارثة كان لبنان «يواجه تحديات هائلة». من جهته، أعلن أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمام مؤتمر المانحين، مساهمة بلاده بـ50 مليون دولار لمساعدة لبنان، موضحاً أنه سيتم الإعلان خلال الأيام المقبلة عن مساهمات إضافية في إعادة إعمار بيروت. وأوضح أمير قطر أن انعقاد المؤتمر يؤكد عزم المجتمع الدولي على مساعدة لبنان جراء الانفجار المروع، لافتاً إلى أنه «ليس بوسع لبنان تجاوز هذه الأزمة بمفرده». في السياق ذاته، أعلن مسؤول بارز في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن إرسال مساعدات بقيمة 15 مليون دولار من المساعدات الأميركية لكنها لن تسلم للحكومة اللبنانية، بل ستذهب مباشرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وجاءت المساعدات الحكومية على الشكل التالي:

قطر: 50 مليون دولار، فرنسا: 50 مليون يورو، الكويت: 41 مليون دولار، الدنمارك: 24 مليون يورو، ألمانيا: 20 مليون دولار، قبرص: 5 ملايين يورو، فنلندا: مليون دولار. بريطانيا: 26 مليون دولار.

وقال الرئيس اللبناني ميشال عون إن استعادة بريق العاصمة بيروت يتطلب الكثير من الجهود المحلية والدولية، في أعقاب تعرض مرفأها الأكبر في البلاد إلى انفجار أتى على مساحة واسعة من العاصمة. وأبلغ عون مؤتمر مانحي لبنان أن «الاحتياجات كبيرة وعلينا الإسراع في تلبيتها، خصوصاً قبل حلول الشتاء». وقال عون: «الزلزال ضربنا ونحن في خضم أزمات اقتصادية ومالية ونزوح، إضافة إلى انعكاسات كورونا، ما يجعل مجابهة تداعياته تتخطى قدرة هذا الوطن». وزاد: «من الضروري أن يكون إدارة صندوق التبرعات المراد إنشاؤه منبثقًا عن مؤتمر الدعم الدولي لبيروت والشعب اللبناني».

63

إضافة المفوضية الأوروبية 30 مليون يورو إلى مبلغ 33 مليوناً اعلنته الجمعة في سياق المعونات الطارئة المقدّمة إلى لبنان، ليبلغ إجمالي تعهدات المفوضية الأوروبية 63 مليون يورو.

انفجار مرفأ بيروت يكبّد لبنان خسائر فادحة (أنور عمرو/ فرانس برس)

معيشة

انفجار بيروت يضرب أسواق سورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تطايرت شظايا انفجار مرفأ بيروت لتمتد إلى الاقتصاد السوري المنهك. وكان من أبرز تداعيات الانفجار تدهور سعر صرف الليرة السورية التي تراجعت خلال أربعة أيام بنحو 300 ليرة مقابل الدولار، لتسجل أمس الأحد، نحو 2350 ليرة بدمشق وأكثر من 2400 ليرة في المناطق المحررة (شمال غربي سورية)، كما، بحسب الاقتصاديين، ستطاول تبعات خروج مرفأ بيروت، الذي يعد الرئة الاقتصادية الأهم لسورية، بواقع استمرار الحصار الاقتصادي، وفرة السلع والمنتجات بالأسواق السورية، وهو ما بدأ يلمسه السوريون منذ الآن، سواء لفقدان بعض السلع أو للارتفاع العام بأسعار المواد المستوردة. ويصف الاقتصادي السوري، علي الشامي، الوضع بـ«المأساوي» لأن احتياجات سورية من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية الداخلة بالإنتاج الصناعي والدوائي، كانت معظمها تأتي سورية عبر لبنان ومرفأ بيروت تحديداً، لأن الموانئ السورية وفضلاً عن الحصار، خرجت معظمها عن سيطرة النظام، بواقع السيطرة الجزئية لإيران على مرفأ اللاذقية وسيطرة الروس على مرفأ طرطوس. وقال الشامي: «حتى القمح إلى سورية، كان معظمه يأتي عبر مرفأ بيروت». وحول البدائل أمام النظام السوري، أكد الشامي عبر اتصال من دمشق لـ«العربي الجديد» أنه لجهة ما يروّج عن ميناء طرابلس، فهو لا يفي بالغرض، سواء للسعة أو لعمق المياه، كما أن الاستيراد مباشرة إلى الموانئ السورية، سيصطدم بالعقوبات الأميركية والغربية، ما يعني أن الحل الوحيد ولبعض المواد، ربما عبر مطار رفيق الحريري ببيروت (الذي يسيطر عليه حزب الله) لكن كلف الاستيراد ستزيد من الأسعار وبالتالي أعباء إضافية على المستهلك السوري.

ويلفت الاقتصادي السوري إلى أثر أزمة المصارف اللبنانية سابقاً، لأن معظم اعتمادات الاستيراد لسورية، كانت تتم من لبنان من خلال المصارف وعبر مرفأ بيروت. وكانت بعض السلع قد سجلت ارتفاعاً بالسوق السورية خلال الأيام الخمسة الماضية، إذ قفز سعر كيلو الأرز الإسباني من 2100 إلى 2300 ليرة سورية وبلغ سعر كيلو السكر 1300 ليرة.

كما تأثرت، بحسب مصادر خاصة من دمشق، أسعار الدواء والمعقمات بشكل كبير خلال الأيام الماضية، فضلاً عن فقدان الأدوية من الصيدليات «بما فيها المسكنات» زادت الأسعار بأكثر من 600% لأدوية الأمراض المزمنة ووصل سعر ليتر الكحول نحو 9 آلاف ليرة سورية.

ويعاني السوريون أصلاً، من ظروف معيشية خانقة، ازدادت خلال العام الجاري بعد أن تراجعت الليرة السورية مقابل الدولار، من نحو 915 ليرة مطلع العام إلى نحو 2400 ليرة حالياً، وارتفعت أسعار السلع بأكثر من 40%، مع تثبيت الأجور عند متوسط 50 ألف ليرة وزيادة تكاليف المعيشة للأسرة عن 450 ألف ليرة، بحسب مراكز اقتصادية من دمشق. ويقول الاقتصادي، سليمان موصلي: سيكون الأثر النفسي لانفجار ميناء بيروت، أكبر في الشارع السوري من الأثر الاقتصادي الفعلي، لجهة محاولات استغلال الكثير من التجار والباعة الحدث من أجل رفع أسعار السلع في السوق المحلية.

ومن جهتها، تقول وزيرة الاقتصاد السورية السابقة، لمياء عاصي: إن الاقتصاد السوري سيتأثر حتماً بكارثة مرفأ بيروت، كما تأثر فوراً لأن جزءاً من البضائع بالمرفأ، كانت تعود للسوريين وضاعت جراء التفجير. وبرأي مراقبين، يعتبر لبنان الذي يسيطر على معابره الجوية والبرية، حزب الله حليف نظام بشار الأسد، المنفذ الوحيد للنظام السوري، بواقع الحصار المفروض وشبه إغلاق للمنافذ البرية مع العراق وأقل مع الأردن وبشكل كامل مع تركيا.

وحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة الأسد، فقد تراجعت مستوردات سورية خلال العام الماضي بنسبة 18% مقارنة بعام 2018. مسجلة 5,2 مليارات يورو بانخفاض قدره 1,1 مليار يورو عن عام 2018.

مخاوف من النقص الحاد في السلع بالأسواق السورية (محمد الرفاعي/Getty)

أخبار العرب

عودة احتجاجات العمال في مصر

بعد انقضاء إجازة عيد الأضحى، عاود عدد من العمال تنظيم اعتصامات وإضرابات عن العمل، لرفع مطالبهم الاقتصادية التي تأثرت كثيرًا بسبب انتشار وباء كورونا الجديد «كوفيد-19». ونظم أكثر من 1300 عامل بشركة الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية «سيراميكا جرانيتو» اعتصاماً داخل مقر العمل بالمنطقة الصناعية بمدينة السادات، منذ الخميس الماضي، احتجاجاً على تصميم الشركة على مخالفة القوانين فيما يخص أيام الراحة؛ والإجازات والعلاوات والأرباح السنوية. بالإضافة لثبات قيمة بدل الوجبة المقدرة بـ 300 جنيه منذ نشأة الشركة حتى الآن، مع تأخر صرف بدل الإضافي. كذلك جاء الاعتصام في أعقاب تعمُّد إدارة الشركة عدم صرف راتب شهر يوليو/ تموز إلا بعد العيد، مما حرم غالبية العمال من الاحتفال مع أسرهم، فضلاً عن محاولات إدارة الشركة تشويه الاعتصام كحق قانوني بجيزة القانون والدستور، بادعاء أنهم إخوان كعادة كل أصحاب الأعمال الفترة الأخيرة، في محاولة منهم للضغط على العمال، وتهديدهم.

السودان يحقق في ردّ السعودية شحنات ماشية

قررت لجنة الطوارئ الاقتصادية في السودان تشكيل لجنة تحقيق حول إعادة السعودية 6 شحنات من الضأن قبل 10 أيام، بالإضافة إلى إعادة صادرات لحوم حيّة من بلدان أخرى. وأمرت اللجنة في اجتماع لها، أول من أمس، بمحاسبة المقصّرين الذين سبّبوا إعادة الشحنات، ما أفقد البلاد موارد من العملات الأجنبية، هي في أمسّ الحاجة إليها. وكان ميناء جدة السعودي قد أعاد الشحنات التي احتوت على 58 ألف رأس من الضأن بحجة نقص المناعة، لكن وزير الثروة الحيوانية المكلف في السودان عادل إدريس فرح، قال نهاية يوليو/ تموز الماضي إن وزارته تلقت خطاباً رسمياً من الرياض تعتذر فيه عن إيقاف صادرات الهدي والأضاحي لحجّ هذا العام. وقال فرح إن الخطاب اشتمل على أسباب، أهمها عدم وجود سوق للهدي، وضعف عدد الحجاج، واختصار حجّ هذا العام على المواطنين والمقيمين في المملكة فقط، إضافة إلى آثار جائحة كورونا، مشيراً إلى أن السودان كان يصدر للمملكة في هذا الموسم بين 600 و800 ألف رأس من الضأن.

تقارير عربية

اسواف

الاستثمارات الكويتية في لبنان تفقد 40% من قيمتها

الكويت ـ **احمد الزعبي**

سلطت تداعيات انفجار مرفأ بيروت الضوء على مستقبل الاستثمارات الكويتية في لبنان الذي يعيش أوضاعاً صعبة، في ظل غياب التوافق بين الأطراف السياسية وتفشي الفساد واستمرار أزمة تفشي كورونا، والأزمة المالية الطاحنة التي يشهدها البلد المزق سياسياً. وأكد مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» أن حجم استثمارات بلاده في لبنان بلغ نحو 8 مليارات دولار، مشيراً إلى انخفاض قيمة الأصول بنسبة 40% خلال الفترة الأخيرة. وقال المصدر الحكومي، الذي رفض ذكر اسمه، أن لبنان يعدّ واجهة استثمارية مهمة بالنسبة إلى مستثمري بلاده، مشيراً إلى أن رؤوس الأموال الكويتية تتركز في العقارات والمواقع الترفيهية والمجمعات والخدمات السياحية، ومستبعداً التخارج في الوقت الراهن رغم الأوضاع الصعبة التي يعيشها لبنان، وتدهور الاقتصاد وتدنّي قيمة الأصول إلى مستويات غير مسبوقة مدفوعة بحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمخاوف الكبيرة بشأن جدية السلطات في محاربة الفساد.

ويعاني لبنان أزمة اقتصادية خطيرة، فيما يسعى إلى الحصول على تمويل خارجي بأكثر من 20 مليار دولار، خلال الفترة المقبلة من أجل استعادة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد الانفجار الذي تسبب في صدمة كبيرة للأوساط الشعبية والاقتصادية.

وفي السياق، قال رئيس وحدة الأبحاث في المركز الدولي للاستشارات الاقتصادية، عبد العزيز المزيني، إن قيمة الأصول للاستثمارات الكويتية في لبنان انخفضت بنسبة 40%، في ظل التداعيات الخطيرة لانفجار مرفأ بيروت التي ستلقي بظلالها على الاقتصاد المتأزم منذ سنوات في ظل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والأزمة المالية الطاحنة.

وأضاف المزيني، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أنّ الأوضاع قد تتحسن مع انتهاء أزمة تفشي كورونا في لبنان واستقرار الأوضاع الاقتصادية، غير أن هذا التحسن مشروط بالبدء في الإصلاحات الاقتصادية المستحقة، وإلا سيظلّ لبنان في دوامة الأزمات ولن يخرج من النفق المظلم في المستقبل القريب. ويعيش لبنان أوضاعاً مالية صعبة بسبب التراشق بين مختلف القوى السياسية، فيما يستمر العجز وتدهور مختلف الأنشطة وتعطّل الإنتاج الذي تسبب في تفشي البطالة.

وكانت الأزمة المالية قد أجبرت لبنان على الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي في مايو/ أيار الماضي من العام الحالي، بعد أن تخلّف عن سداد ديونه بالعملة الصعبة، لكن تلك المحادثات تعثّرت في غياب الإصلاحات الاقتصادية.

ويشهد لبنان حالة تعاطف دولي غير مسبوق، عقب الانفجار الدامي الذي ضرب بيروت، فيما بدأت دول عربية وخليجية وأجنبية بإرسال مساعدات عينية وإغاثية والإعلان عن تعهدات من أجل انتشال البلد المزق من أزمته المالية التي أرهقت الشعب اللبناني.

المستثمرون لن يخرجوا رغم تعرض مشروعاتهم لأضرار كبيرة

بدوره، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، عبد الحميد البسام، لـ «العربي الجديد»، إنّه من الطبيعي في الوقت الراهن تدنّي قيم الأصول الكويتية على إثر الاضطرابات الأمنية وحالة عدم الاستقرار والتدهور الاقتصادي، غير أن هناك عدة أسباب تدعو إلى التفاؤل بحذر بشأن المستقبل الاقتصادي للبنان وتحسن الأوضاع، مشيراً إلى أن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت قد تصل إلى مليارات الدولارات. ويعد مرفأ بيروت أحد أكبر موانئ شرق المتوسط والذي تتوجه 40% من شحناته العابرة إلى سورية ومنطقة الشرق الأوسط، وفقد الميناء إيرادات وأعمالاً منذ الانفجار لصالح موانئ منافسة، مع قيام شركات النقل البحري بتحويل اتجاه الشحنات. وأشار البسام إلى حالة التعاطف الدولي مع الشعب اللبناني عقب الانفجار، مؤكداً أن ترجمة الوعود الدولية بشأن تقديم المنح والتمويل للحكومة اللبنانية وإعادة الإعمار في بيروت ستساهم في تحسن الأوضاع الاقتصادية، داعياً الحكومات الخليجية إلى عدم حصر الدعم المقدم إلى لبنان في المساعدات الغذائية فقط.

وفي المقابل، أكد الباحث في الشؤون الاقتصادية، عادل الزمانان، أن الاقتصاد اللبناني سيواصل الانهيار خلال الفترة المقبلة، بسبب عدم جدية الحكومة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفساد الطبقة السياسية الحاكمة، واستمرار الصراعات في ظل شراء الولاءات، محذراً المستثمرين الكويتيين من التخارج في ظل الظرف الراهن بسبب الخسائر الفادحة في ظل انخفاض قيمة الأصول. وأوضح الزمانان، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن هناك مخاوف لدى الحكومات الخليجية، وخصوصاً الكويت، بسبب استمرار تقديم الدعم المالي للحكومة اللبنانية من دون إصلاح حقيقي وغياب التوافق السياسي لإقرار الحلول من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية ودوران عجلة الإنتاج.

وكان البنك الدولي قد عبّر عن استعداده لحشد موارده لمساعدة لبنان بعد الانفجار الهائل الذي أودى بالعشرات وخلّف آلاف الجرحى ودمّر جزءاً من بيروت، مؤكداً قدرته على استخدام خبراته «لإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات ووضع خطة لإعادة الإعمار وفق المعايير الدولية». واقترح البنك الدولي «تبادل الدروس والخبرات من كل أنحاء العالم في إدارة عمليات التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث»، كذلك شدّد على أنه يمكنه «المشاركة بفعالية في منصة مع شركاء لبنان، لحشد الدعم المالي، العام والخاص، من أجل إعادة الإعمار».

رؤوس الأموال الكويتية تتركز في السياحة والعقارات (آريك لافورج/ Getty)

تجارة

يمنيون يبيعون مدخرات الذهب

صنعاء ـ **محمد راجح**

قفزت أسعار الذهب في اليمن بعد فترة طويلة من الجمود كانت تعيشه بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، إذ زاد سعر الغرام من 30 ألف ريال إلى نحو 35 ألفاً و500 ريال، بينما سجل سعر جنيه الذهب أكبر رقم في تاريخ البلاد بوصوله إلى 270 ألف ريال. وتشهد أسواق الذهب حركة واسعة منذ نهاية الشهر الماضي، مع ارتفاع الطلب على المعدن النفيس خلال هذه الفترة التي تُعرف في اليمن بموسم الأعراس، والذي أضيف إليه ما تشهده الأسواق العالمية من ارتفاعات متواصلة في أسعاره منذ نحو ثلاثة أشهر. وعزّا صاغة وتجار وخبراء في أسواق الذهب اليمنية، هذه الحركة التجارية المحلية النشطة وارتفاع أسعاره بشكل كبير إلى الارتفاع الذي تشهده أسعار المعدن النفيس عالمياً، إذ يُعد الذهب الملاذ الآمن كمستودع للقيمة عندما تشهد العملات الدولية الأكثر انتشاراً تراجعاً أو اضطراباً في أسعارها.

وقال تاجر ذهب، حاشد الجرافي، إن السوق المحلية هي جزء من التجارة العالمية تتأثر بشكل مباشر بما يحدث فيها، لذا فالارتفاع الراهن سببه ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بشكل عام، فضلاً عن الأزمة السياسية والحرب والصراع الدائر في اليمن بشكل خاص. وأكد الجرافي لـ«العربي الجديد»، أن هناك تخوفاً كبيراً مرت به أسواق الذهب المحلية خلال الفترة الماضية مع انتشار فيروس كورونا، لكنها بدأت تتعايش مع الأوضاع مع ظهور حركة نوعاً ما نشطة بالأخص منذ مطلع الشهر الحالي.

وسجلت أسعار الذهب في اليمن ارتفاعات متواصلة خلال السنوات الثلاث الماضية مع تسارع وتيرتها بشكل كبير منذ مطلع العام الحالي، إذ زادت بنسبة 50%، ومقارنة بما كانت عليه قبل الحرب الدائرة والتي دخلت عامها السادس، فإنها زادت بنسبة تتجاوز 120%. ومع تدهور الأوضاع المعيشية، اندفع كثير من المواطنين إلى بيع مدخرات الذهب أو جزء منها في ظل ارتفاع أسعاره المتواصلة في الأسواق المحلية لفك ضائقتهم المالية.

وحسب المواطن، عاصم الفقيه، فإنه اضطر خلال فترة ارتفاع أسعار الذهب إلى بيع جزء من قطع الذهب الخاصة «بزوجته» لتلبية متطلبات العيد الضرورية. وأضاف لـ«العربي الجديد»، أنه استهلك معظم مدخراته وجزءاً كبيراً من ذهب وحلي زوجته منذ أن توقف راتبه كموظف مدني في إحدى الدوائر الحكومية نهاية عام 2016، لتوفير الاحتياجات الغذائية والصحية والتعليمية والتي تعتبر من متطلبات الحياة اليومية الضرورية.

وسادت أسواق الذهب اليمنية خلال السنوات الماضية الذي يشهد فيها اليمن حرباً متواصلة، حالة ترقب شديدة وحركة حذرة، في ظل إلى ما تعاني منه البلاد من أوضاع اقتصادية صعبة، إلى جانب ما يمر به هذا المعدن النفيس من تقلبات مستمرة في أسعاره والتي ألقت بظلالها على حركة تداوله في مختلف المدن الرئيسية في البلاد.

وتأثرت أسواق الذهب اليمنية بما رافق الحرب والصراع الدائر من حصار وإغلاق للمنافذ الجوية والبرية، إذ كانت هذه الأسواق تعتمد على استيراد كميات مناسبة لتغطية احتياجات السوق اليمنية وهي عبارة عن حلي مصنوع أو سبائك محددة الوزن، مع محدودية التصدير بشكل كبير. في السياق، يتطرق عضو جمعية الصاغة اليمنيين، محمود السهيلي، إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة تداول الذهب في السوق اليمنية منها العوامل الخارجية والتغيرات المستمرة في أسواق الذهب العالمية منذ مطلع العام الحالي والارتفاعات المتواصلة في أسعاره والإقبال الكبير عليه كملاذ استثماري آمن من قبل التجار والمستثمرين ورجال الأعمال.

ودخلت أسواق الذهب في اليمن منعطفاً مهماً انعكاساً للاضطرابات العالمية الحاصلة في الأسواق بسبب فيروس كورونا، إذ انتعشت حركة التداول عالمياً باعتباره ملاذاً آمناً، كما انتعش محلياً في اليمن نتيجة اتجاه شريحة من المواطنين لبيع جزء من مدخراتهم من الذهب لمواجهة الضائقة المعيشية التي يمرون بها وأيضا تزامناً بدء موسم الأعراس السنوي ولو بوتيرة أقل من الأعوام الماضية.

وحسب السهيلي خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، فإن انتشار فيروس كورونا وما رافقه من تبعات في الاقتصاد العالمي كان لها دور في بروز الذهب كملاذ استثماري عالمي آمن وهو ما انعكس في ارتفاع حركة تداوله في مختلف الأسواق العالمية.

وتحدث عن تأثير الحرب والصراع الدائر في اليمن على مختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ومنها بالطبع تجارة الذهب التي تعيش هاجس الاضطراب الحاصل في مختلف المدن اليمنية وسط تذبذب وحذر شديد في حركة تداولها محلياً، وفي عملية الاستيراد والتصدير، مع تراجع بعض الأعمال الخاصة بصياغة المشغولات من هذا المعدن النفيس.

تشغيل معبر «الشلامجة»

أعلنت هيئة المنافذ الحدودية في العراق، أمس، استئناف عملية التبادل التجاري مع إيران عبر منفذ الشلامجة البري (البصرة/ جنوب)، بعد توقف إثر فرض حظر التجوال لمواجهة جائحة كورونا. وقال علاء القيسي، المتحدث باسم الهيئة في تصريح للأناضول، إنه «تم استئناف عملية التبادل التجاري بين العراق وإيران بواقع 250 شاحنة يومي الأحد والأربعاء، من كل أسبوع».

وأضاف القيسي أن «المنفذ البري مع إيران، توقفت فيه عملية التبادل التجاري بعد الإعلان عن فرض حظر شامل للتجوال للفترة من 31 يوليو/ تموز حتى 8 أغسطس/ آب الجاري، لمواجهة فيروس كورونا خلال عطلة عيد الأضحى». ويمتلك العراق 5 معابر برية مع إيران هي الشلامجة (البصرة)، والشيب (ميسان)، وزرباطية (واسط)، والمنذرية، ومندلي (ديالى).

أخبار العالم

استثمارات صينية في السكك الحديدية

بلغ إجمالي طول شبكة السكك الحديدية بالصين 141400 كيلومتر حتى نهاية يوليو/ تموز المنقضي، بينها 36 ألف كيلومتر للسكك الحديدية فائقة السرعة، وفق ما ذكرت شركة السكك الحديدية الصينية. وأوضحت الشركة في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أن البلاد استثمرت 67,1 مليار يوان (حوالي 9,67 مليارات دولار أميركي) في الأصول الثابتة للسكك الحديدية في يوليو، بزيادة 3,6 بالمائة على أساس سنوي. وأضافت أن الاستثمار في المشاريع الكبيرة والمتوسطة للسكك الحديدية بلغ 49,9 مليار يوان الشهر الماضي، بزيادة 11,3 بالمائة على أساس سنوي.

تدشين 200 مشروع صناعي في إيران

أعلن وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني بالوكالة، حسين مدرس خياباني، أنه سيتم تدشين 200 مشروع صناعي متقدم في البلاد حتى آذار/ مارس 2021. وقال مدرس خياباني إنه سيتم حتى نهاية العام الإيراني الجاري (ينتهي في 20 آذار/ مارس 2021) تدشين 200 مشروع صناعي متقدم باستثمارات تبلغ 1700 تريليون ريال (الدولار يعادل 42000 ريال رسمياً) بإمكانية توفير أكثر من 41 ألف فرصة عمل مباشرة، بحسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا). واعتبر تعزيز الإنتاج الداخلي وتنمية الصادرات والاعتماد على الطاقات الداخلية وتوطين المنتجات من أهم برامج الوزارة، موضحاً أن للوزارة 4 برامج استراتيجية في جدول أعمالها للعام الجاري، أهمها تحقيق قفزة في الإنتاج عبر الاعتماد على الطاقات الداخلية وقطع التبعية في مختلف القطاعات الصناعية للخارج وقطع الاعتماد على العملة الأجنبية.

اقتصاد الناس

يراهن المضاربون في أسواق الصرف على فشل ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة في نوفمبر، وتحقيق أوروبا لنجاحات في السيطرة على كورونا مقارنة بالولايات المتحدة، وبالتالي يرتفع حجم الصفقات في أسواق الصرف الآجلة على اليورو مقابل بيع الدولار

مخاطر أسواق الصرف

المضاربون يراهنون على فشل ترامب وصعود اليورو مقابل الدولار

لندن ـ **موسى مهدي**

في سوق صرف مضطربة تعتريها مخاوف تفشي جائحة كورونا والمستقبل المجهول بشأن توجهات السياسة الأميركية في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، يراهن المضاربون على اليورو بينما يبيعون الدولار، كما يستفيد الين الياباني من التوتر السياسي والتجاري والتقني بين واشنطن وبكين، وينخفض سعر صرف الفرنك بسبب شائعة سرت في السوق مفادها أن الإدارة الأميركية ربما تضع سويسرا في قائمة «الدول المتلاعبة بالعملة».

وحتى الآن يبدو المشهد في سوق العملات مختلفاً هذا الصيف عما قبله، إذ إن أوروبا نفضت غبار الخلافات وعادت الجاذبية الاستثمارية بقوة للعملة الأوروبية «اليورو»، الذي كسب نحو 10% مقابل الدولار منذ مايو/ أيار الماضي. وهذا أعلى مستوى تبلغه تلك العملة منذ ست سنوات. في هذا الشأن يرى خبير العملات البريطاني، كريس تيرنر في تحليل، أن اليورو مرشح للارتفاع إلى مستويات تراوح بين 1,20 و1,25 للدولار حتى موعد الانتخابات الرئاسية في أميركا. واستفاد اليورو في هذا الارتفاع من الاتفاق الأوروبي الأخير على حزمة الإنعاش التي تبلغ نحو تريليوني دولار والتي شملت لأول مرة تمويلاً عبر إصدار سندات مشتركة لجميع دول الاتحاد الأوروبي، وليس فقط قاصرة على دول منطقة اليورو كما كان في السابق. وهو ما أثار احتمال تبني جميع الدول الأوروبية في المستقبل لعملة اليورو، وتبني البنك المركزي البنك الموحد لدول الاتحاد الأوروبي والتحول نحو ما يطلق عليه» الاتحاد النقدي المثالي» الشبيه بما هو حادث بالولايات المتحدة. كما استفادت العملة الأوروبية كذلك من النجاح الجزئي الذي حققته أوروبا على صعيد السيطرة على تفشي جائحة كورونا مقارنة بالفشل الأميركي.

ورغم أن ارتفاع اليورو خلال الشهرين الماضيين زاد من جاذبية الاستثمار في أدوات المال الأوروبية، خاصة السندات السيادية التي تصدرها الحكومات، ولكنه إذا تواصل ربما لن يكون في صالح النمو الاقتصادي الأوروبي، إذ إنه سيحد من تنافسية البضائع والخدمات الأوروبية في الأسواق الخارجية، خاصة في أميركا وآسيا، وهما من أهم الأسواق للصادرات الأوروبية.

في هذا الشأن، توقع كبير الاقتصاديين والخبير بمنطقة اليورو كارستن بريسكي، في تحليل بموقع « آي آن جي»، أن يؤدي ارتفاع اليورو إلى تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي بنسبة 0,4%، وكذلك إلى تراجع معدل التضخم بنفس النسبة. ولكن البنك المركزي الأوروبي في تقديراته الأخيرة، يرى أن تداعيات ارتفاع اليورو ستكون أضرارها أقل من ذلك على النمو الاقتصادي، كما يتوقع البنك أن يتراجع التضخم بما لا يتجاوز معدل 0,20%. ولكن على المدى القصير فإن تأثير ارتفاع اليورو سيكون قاصراً على منطقة اليورو. إذ إن جائحة كورونا لا تزال تحاصر التجارة العالمية ونمو الصادرات ينحصر في انسياب البضائع والخدمات بين دول الاتحاد الأوروبي وليس خارجها.

أما بالنسبة للدولار، الذي تراجع كثيراً خلال الشهر الماضي، فإن الصعود الكبير الذي شهده في مارس/ آذار الماضي كان بسبب ظروف استثنائية، وهي النقص العالمي الحاد في السيولة الدولارية الذي اضطر المصارف المركزية العالمية لاستدانة بكثافة عبر خطوط الائتمان من مصرف الاحتياط الأميركي لتغطية نقص الدولار في الأسواق المحلية.

ولاحظ محللون أن أزمة السيولة شبه تلاشت في شهر يوليو/ تموز الماضي، وأن استدانة المصارف المركزية العالمية تراجعت من 450 مليار دولار في مايو/أيار إلى 100 مليار دولار حالياً، وهو ما يعني أن الطلب على الدولار تراجع لدى المستثمرين والمصارف والشركات العالمية. ومنذ بداية يوليو/تموز الماضي يراهن المضاربون على تراجع الدولار، ويهربون في سوق الصفقات الآجلة منه إلى العملات البديلة وشراء الذهب تخوفاً من الخسائر بسبب حال عدم اليقين في السوق الأميركية التي تعاني من تفشي جائحة كورونا والاضطرابات العرقية، كما أن الدولار يعاني كذلك من الاضطرابات السياسية التي قد تصاحب الانتخابات الرئاسية المقرر لها أن تجرى في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني. وحتى الآن يراهن المضاربون في سوق الصرف على احتمال فشل الرئيس الحالي دونالد ترامب أمام منافسه جو بايدن، وحسب موقع «بريدكت إت» الأميركي المتخصص في توقعات المستقبل، فإن فرص ترامب في الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة تراجعت من 57% في فبراير/ شباط الماضي إلى 43% في الشهر الجاري.

على صعيد العملة الصينية، يلقي التصعيد في الحرب التجارية والتقنية بين واشنطن وبكين على سعر صرف اليوان، وكذلك على مستقبل النمو الاقتصادي للصين. وتواجه الصادرات الصينية أزمة سيولة دولارية في الوقت الراهن، إذ إنها بحاجة إلى نصف تريليون دولار لخدمة ديونها الدولارية، وفقاً لبيانات نشرتها وكالة بلومبيرغ الأميركية الأسبوع الماضي ونسبتها لمصادر صينية.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني تمكن من النمو بنسبة 3,2% في النصف الثاني من العام الجاري، إلا أن مخاطر كورونا على النشاط الاقتصادي لم تنته بعد، إذ إن الحاجة تواصل التأثير على القطاع الزراعي وقطاعات البناء والتشييد، وذلك إضافة إلى الآثار الضارة للفيضانات التي شهدتها الصين في الآونة الأخيرة.

وترى الاقتصادية الصينية أبرس بانغ في تحليل بموقع « آي آن جي»، أن هناك مخاطر تواجهها سعر صرف اليوان خلال الفترة المقبلة. وتراهن الحكومة الصينية على سقوط ترامب في الانتخابات وربما تمكنها من بناء علاقات تواقفية جديدة مع الإدارة الديمقراطية المقبلة بعد فترة من الحرب التجارية الشرسة وكلفتها الباهظة. كما تأمل الحكومة الصينية في دعم سعر صرف اليوان عالمياً عبر إصدار جديد لـ «وحدة السحب الخاصة» بنحو 500 مليار دولار. ودعا محافظ المركزي الصيني، يي غانغ، في الشهر الماضي إدارة الصندوق إلى دعم رصيد الصندوق لمقابلة الجائحة. وتقدر أرصدة صندوق النقد حالياً بنحو 12 تريليون دولار. ومن المتوقع أن تساهم مثل هذه الخطوة في دعم سعر صرف اليوان وإن كان بنسبة ضئيلة، إذ إن اليوان أصبح يشكل نسبة من العملات التي تسعر على أساسها عملة الصندوق، «وحدة السحب الخاصة». ولكن حدوث مثل هذا الخطوة مستبعد لأن الصندوق يقع تحت الهيمنة الأميركية.

أما على صعيد العملة السويسرية، فظل المستثمرون ينظرون للفرنك السويسري على أساس أنه من عملات «الملاذ الآمن» إلى جانب الين الياباني، وبالتالي شهد الفرنك تدفقات ضخمة في بداية انتشار جائحة كورونا، ودعا محافظ المركزي السويسري، توما جوردان، في الشهر الماضي إلى ارتفاع سعره مقابل الدولار واليورو قبل أن يتدخل المركزي السويسري بكثافة لحماية الصناعة السويسرية من أضرار الفيروس، وبالتالي خفض سعره.

ولاحظ محللون أن الضعف الذي اعترى الفرنك السويسري خلال الأسابيع الأخيرة يعود إلى سريان شائعة في أسواق الصرف مفادها أن الولايات المتحدة ربما تضع سويسرا في قائمة « الدول المتلاعبة بالعملة» في التقرير نصف السنوي المقبل، وهو التقرير الذي أجلته وزارة الخزانة حتى الخريف المقبل.

وحسب مسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية فإن البنك المركزي السويسري تدخل بكثافة خلال الشهور الماضية لخفض سعر صرف الفرنك. ولكن رئيس منتدى المؤسسات المالية والنقدية العالمية، مارك سوبيل يرى في تحليل على موقع المنتدى أن هذا الاحتمال مستبعد، إذ إن تدخل المركزي السويسري لا يعد من الناحية الفنية « تلاعباً بالعملة». ويذكر أن لدى سويسرا وضعاً خاصاً بسبب التدفقات المالية الهائلة على مصارفها الصرف مفادها أن الولايات المتحدة ربما تضع سويسرا في قائمة « الدول المتلاعبة بالعملة» في التقرير نصف السنوي المقبل، وهو التقرير الذي أجلته وزارة الخزانة حتى الخريف المقبل.

وحسب مسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية فإن البنك المركزي السويسري تدخل بكثافة خلال الشهور الماضية لخفض سعر صرف الفرنك. ولكن رئيس منتدى المؤسسات المالية والنقدية العالمية، مارك سوبيل يرى في تحليل على موقع المنتدى، أن هذا الاحتمال مستبعد، إذ إن تدخل المركزي السويسري لا يعد من الناحية الفنية « تلاعباً بالعملة». ويذكر أن لدى سويسرا وضعاً خاصاً بسبب التدفقات المالية الهائلة على مصارفها

مضاربون على العملات بسوق المال الأميركي (Getty)

إغلاق جديد لاقتصاد أميركا

دعا رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، نيل كاشكاري، إلى «إغلاق أكثر تقييداً» لمدة تصل إلى ستة أسابيع لسحق انتشار كوفيد-19.

وفي مقال رأي لصحيفة نيويورك تايمز يوم الجمعة، قام بكتابته مع مايكل تي أوسترهولم، مدير مركز أبحاث وسياسات الأمراض المعدية في جامعة مينيسوتا، دعا مسؤول الاحتياطي الفيدرالي إلى إغلاق أكثر تقييداً لمحاصرة انتشار الفيروس الناجي. وتعاني أميركا من ارتفاع نسبة البطالة إلى نحو 30 مليون شخص.

> شائعات حول معاقبة أميركا لسويسرا أثرت سلباً على سعر صرف الفرنك

ترامب يصرف حوافز لمساعدة الأميركيين

كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي يواجه انتقادات لإدارته أزمة وباء كوفيد-19، مساء السبت عن خطة جديدة أصدرها بمرسوم رئاسي، لمصلحة ملايين الأميركيين المهددين بالطرد من بيوتهم والذين يعانون من البطالة بسبب الوباء. وقال ترامب في مؤتمر صحافي في منتجع الخولف الذي يملكه في ولاية نيوجيرزي: «كفى. سننقذ الوظائف الأميركية. وسنقدم المساعدة للعمال الأميركيين». ووقع الرئيس الأميركي الذي يتقدم عليه خصمه الديمقراطي جو بايدن في استطلاعات الرأي، أن قراره تجاوز الكونغرس عبر توقيع هذه الأوامر الرئاسية، وسيسمح «بتوزيع الأموال بسرعة».

(فرانس برس)

في الكونغرس، وبينما يبدو عدد الإصابات بفيروس كورونا الجديد في طريقه إلى تجاوز الخمسة ملايين، وبلغ عدد الوفيات 160 ألفاً، كان البيت الأبيض والديمقراطيون يخوضون منذ أسبوعين مفاوضات للتوصل إلى خطة واسعة لدعم الاقتصاد. لكن قبل أقل من ثلاثة أشهر على الانتخابات الرئاسية، وبينما انتهت مهلة الإجراءات الأولى في 31 تموز/ يوليو، لم تؤدّ هذه المناقشات إلى أي نتيجة. وأكد ترامب جو بايدن في استطلاعات الرأي، أن قراره تجاوز الكونغرس عبر توقيع هذه الأوامر الرئاسية، وسيسمح «بتوزيع الأموال بسرعة».

ترامب في نيويورك يوم السبت (Getty)

تويتر تنافس على صفقة تيك توك

تويتر تدخل على الخط في محادثات شراء تيك توك الصينية (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قال مصدران مطلعان لرويترز إن شركة تويتر فاتحت «بايت دانس» الصينية المالكة لتطبيق تيك توك لمشاركة المقاطع المصورة، بالإعراب عن اهتمامها بالاستحواذ على عمليات تيك توك في الولايات المتحدة، وذلك في الوقت الذي أثار فيه خبراء شكوكاً بشأن قدرة تويتر على تمويل أي صفقة محتملة. وشكك المصدران بقوة في قدرة تويتر على التفوق على مايكروسوفت وإتمام مثل هذه الصفقة التي ستمثل تحولاً لها، وذلك خلال المهلة التي منحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لبايت دانس، وهي 45 يوماً، للموافقة على البيع. وكانت صحيفة وول ستريت جورنال أول من أورد نبأ دخول تويتر وتيك توك في محادثات أولية وبقاء مايكروسوفت في صدارة المشترين المحتملين للعمليات الأميركية للتطبيق. وبحسب المصادر فإن القيمة السوقية لتويتر تقترب من 30 مليار دولار. وستحتاج إلى جمع رأس مال إضافي لتمويل الصفقة. وأوضح أحد المصادر أن شركة سيلفر ليك الخاصة، أحد المساهمين في تويتر، أبدت اهتمامها بالمساعدة في تمويل الصفقة المحتملة. وأحجم تيك توك وبايت دانس وتويتر عن التعقيب. وتعرض التطبيق لانتقادات من مشرعين أميركيين بشأن مخاوف على الأمن القومي تتعلق بجمع البيانات ضمن إطار توتر العلاقات بين واشنطن وبكين.

40 مليار يورو خسائر السياحة الفرنسية

باريس ـ **العربي الجديد**

تقدّر الحكومة الفرنسية «التأثير الفوري» لأزمة كورونا على قطاع السياحة في البلاد بما لا يقل عن 30 إلى 40 مليار يورو، مؤكدة أن جزءاً من الزبائن الدوليين «اختفى».

وقال وزير الدولة لشؤون السياحة، جان باتيست ليمومين، في مقابلة مع صحيفة «لو جورنال دو ديمانش»، أمس الأحد «في الأوقات العادية تدر السياحة عائدات بقيمة 180 مليار يورو، 60 مليارا منها تأتي من السياحة الدولية. التأثير المباشر للوباء يبلغ ما لا يقل عن 30 إلى 40 مليار يورو». أضاف الوزير ليمومين «بخبرنا العديد من المشغلين السياحيين أن مبيعاتهم ستنخفض بنسبة 20 إلى 25% بحلول نهاية العام»، حسب وكالة فرانس برس.

وتابع «يشارك الفرنسيون بشكل كبير في إنعاش قطاع السياحة من خلال تفضيل فرنسا.. و70% ممن حصلوا على إجازة اختاروا البقاء في بلادهم». وقال ليمومين «لنكن واضحين: في الأوقات العادية، تستقبل فرنسا 17 مليون سائح أجنبي كل صيف، فيما يسافر تسعة ملايين فرنسي إلى الخارج» وقد «اختفى جزء من هؤلاء الزبائن الدوليين».

ومع ذلك، اعتبر ليمومين أن «عدد السياح البلجيكيين والألمان والإيطاليين والإسبان الذين يرغبون في التوجه إلى فرنسا في سبتمبر/أيلول سيكون أكبر مما كان عليه العدد في يوليو وأغسطس». كما قال الوزير الفرنسي إن «شهر يوليو كان مشجعاً»، وأوضح أنه «يأمل في أن يكون شهر أغسطس ممتازاً». لكنه أكد أن «هذا الانتعاش هش»، لأنه «بمجرد ظهور بؤرة جديدة من الفيروس، يكون التأثير فورياً على إلغاء الإقامات والحجوزات».

يذكر أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أعلن، في الشهر الماضي، عن خطة لإنهاض الاقتصاد الفرنسي لا تقل قيمتها عن 100 مليار يورو، إضافة إلى أن الحكومة الفرنسية سبق أن رصدت نحو 460 ملياراً في إطار إجراءات لدعم القطاعات والاقتصاد منذ بدء انتشار وباء كوفيد-19.

وقال ماكرون «نرصد لخطة التعافي هذه المبالغ، إضافة إلى المال الذي رصد سابقاً، لتحقيق النهوض الصناعي والبيئي والمحلي والثقافي والتربوي». وقال إنه واثق من قدرة الحكومة على بناء بلد مختلف بحلول عشرة أعوام. وهذه الخطة هي أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الجديدة التي سماها ماكرون لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا.

وانكمش الاقتصاد الفرنسي بوتيرة قياسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بلغت 13,8% في الربع الثاني من 2020، إذ انهار الاستهلاك والاستثمار والتجارة في ظل إجراءات أزمة كورونا.

التعاش محدود لمطاعم ومقاهي باريس (Getty)

رؤية

عن فساد الأنظمة العربية... لبنان نموذجاً

مصطفى عبد السلام

زاد فساد بعض الأنظمة العربية الحاكمة واستشرى خلال السنوات الأخيرة، وأكبر دليل على ذلك النتيجة التي وصلنا إليها من زيادة حدة الفقر والجوع والغلاء والبطالة والجهل والأمية والأمراض والذل والتبعية للدائنين الدوليين، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مع سوء توزيع الدخل والثروة، وتردي البنية التحتية والخدمات والإفلاس، والاعتماد على الخارج في كل شيء، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليم داخل دول المنطقة رغم الثروات الضخمة التي تتمتع بها سواء طبيعية أو نفطية أو سياحية أو حتى بشرية.

وبات هذا الفساد لا يقتصر فقط على سرقة قوت الشعوب المغلوبة على أمرها، ومحاولة تلك النظم الحثيثة والمتواصلة نهب حتى لقمة العيش القليلة لدى المواطن، ونزع قطعة الخبز الحافية من أفواه الجوعى والتي تصل بالكاد إلى الطبقات الفقيرة والمعدمة، والقاء الفتات للشعوب في صورة أجور ودخول مدتنية وغاية في الضعف.

ولا يقتصر فساد النخب الحاكمة كذلك على نهب ثروات البلاد التي يحكمونها طوال سنوات حكمهم، فهذا أمر بديهي ويحدث ليل نهار وتحت أعين الأجهزة الرقابية في الدولة، وأموال الحكام العرب المكدسة في بنوك العالم وفي مقدمتها البنوك السويسرية والبريطانية والعقارات والأصول والأسهم والسندات المملوكة لهم في العواصم الأوروبية والغربية أكبر دليل على ذلك. ولا يقتصر فساد تلك الأنظمة الحاكمة على التفريط في أصول وأراضي الدولة، وبيع مصانع وشركات القطاع العام بثمن بخس وبالمجان في بعض الأحيان، وإسناد صفقات لمشروعات ضخمة وحيوية في الدولة تقدر كلفتها بمليارات الدولارات لصالح شركات عالمية بالأمر المباشر وبالمخالفة للقانون ودون إجراء مزايدات ومناقصات، وحصول كبار المسؤولين في الدولة في المقابل على رشاوى وعمولات ضخمة من المستثمرين الأجانب تحولها تلك الشركات المسند لها تلك المشروعات مباشرة إلى حساباتهم المصرفية في الخارج، وهناك عشرات الأمثلة التي تشير إلى ذلك. والنتيجة الطبيعية لكل ذلك الفساد المستشري في معظم الدول العربية، غلاء أسعار السلع والخدمات من دون أن يقابل ذلك تحسن في الأجور والرواتب، وزيادة تكلفة المياه والكهرباء والوقود من بنزين وسولار وغاز، وتراجع الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية من شبكات طرق وصرف صحي وكهرباء، إضافة إلى انتشار الفساد في الأحياء والمحليات والمصالح الحكومية، وهو ما يرفع من كلفة حصول المواطن على الخدمة.

الإحصاءات الدولية تؤكد تلك النتيجة التي يلمسها كل مواطن، فقائمة الدول العشر الأكثر فساداً في العالم تضم 6 دول عربية، منها الصومال وسورية واليمن والسودان وليبيا والعراق. ولا تقف حالات فساد تلك الأنظمة المستبدة في دول المنطقة عند حدود تلقي عمولات ضخمة عن صفقات الأسلحة والطائرات والقمح والأغذية الفاسدة والسمسرة في الديون الخارجية للدولة، بل يمتد هذا الفساد المستشري والمقنن أحياناً إلى نهب كل شيء، وسرقة حتى المساعدات والمنح الدولية، بل ونهب القروض الخارجية التي تحصل عليها دول المنطقة مقابل شروط وإملاءات هي أقرب إلى الاحتلال وعقود الإذعان التي تنفذها تلك السلطات بلا نقاش وتفرضها على الشعوب بقوة السلاح والقهر والتجويع، ومن بين هذه الشروط زيادة الأسعار بمعدلات قياسية، وتعويم العملة المحلية، وهو ما يؤدي لانهيارها، وخفض الدعم المقدم لسلع أساسية مثل البنزين والسولار والغاز والمياه والكهرباء، وزيادة أسعار النقل العام، والتوسع في فرض الضرائب والرسوم الحكومية.

وكلنا نذكر الفضيحة المدوية التي فجرتها نائب رئيس البنك الدولي، بيني غولدبيرغ، والتي استقالت من منصبها نهاية العام الماضي 2019 عقب كشفها في دراسة موثقة، عن أنَّ البنك الدولي متورط في فضيحة تحويل القروض والأموال التي يمنحها إلى الحسابات المصرفية لكبار المسؤولين في دول عربية وأجنبية، وهو ما أدى إلى تضخمها، وأن الأموال الممنوحة من البنك الدولي للدول لأغراض متصلة بتمويل مشروعات التنمية بها مثل إقامة المدارس والمستشفيات ومد شبكات الطرق ومكافحة الأمراض، يستولي النافذون في هذه الدول على جزء منها ويحوّلونها إلى حسابات في الخارج. كما كشفت وثيقة للبنك الدولي نشرت مؤخراً أن 7,5% من إجمالي المساعدات التي يتم تقديمها إلى أي دولة، «تُسرق من قبل مسؤولي تلك الدولة»، وأن المبلغ «المختلَس» يميل إلى الارتفاع مع زيادة نسبة المساعدة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وكشف البنك في دراسة شملت أكثر من 22 دولة نامية حول العالم من بينها دولتان عربيتان هما موريتانيا والأردن، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، عن تحويل أكثر من 3 مليارات دولار إلى حسابات بنكية في 49 مؤسسة مالية بالخارج.

وفي لبنان حدث ولا حرج عن الفساد المستشري في الداخل، والنهب المنظم للمساعدات والمنح الخارجية من قبل النخبة الحاكمة والأنظمة السابقة منذ سنوات طويلة، ونظرة لقضايا الفساد التي أحالها الرئيس اللبناني ميشال عون للقضاء منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي للتحقيق فيها تؤكد ذلك، ومن بين تلك الملفات صفقات مشبوهة في مطار رفيق الحريري الدولي وهدر الأموال العامة في قطاعات الكهرباء والصحة وصندوق التقاعد ومرفأ بيروت الذي تعرض للدمار. وهذا الفساد أدى إلى نهب ثروات الدولة وإفراغ خزانتها من الأموال، وبالتالي إضعاف فاعلية الدولة وكفاءة أجهزتها في التصدي للجرائم المالية وفقدان الثقة في النظام بالكامل وتدهور الخدمات المقدمة للمواطن، كما قاد الفساد وسوء الإدارة لبنان هذه الأيام إلى أسوأ أزمة إنسانية عرفها منذ انتهاء الحرب الأهلية في العام 1990. المشكلة الحالية التي تواجه لبنان هي أن بعض الدول والمؤسسات الدولية تريد مساعدة البلد المنكوب، لكنها تخشى أن تصل المساعدات إلى حسابات النخب الحاكمة في بنوك أوروبا بدلا من أن تصل إلى أفواه المشردين والجوعى. وهناك 16 مليار دولار قيمة خسائر انفجار بيروت، وهو مبلغ ضخم يقصم ظهر الاقتصاد اللبناني الصغير الذي يعاني أصلا من أزمة مالية حادة، وتعثر في سداد الديون الخارجية، وتهاوي في قيمة الليرة وقفزات في أسعار السلع الأساسية، والمواطن وحده هو من يتحمل تلك الخسائر الباهظة في صورة تضخم أسعار، وانهيار في الخدمات والبنية التحتية، إلا إذا تحرك الشعب بأكمله واسترد ثرواته المنهوبة، وأعاد مليارات الدولارات التي سرقتها النخبة الحاكمة والأنظمة السابقة على مدى سنوات طويلة وحولتها إلى أرصدتها في الخارج.